** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
October 19, 2020 at 3:58:53 PM GMT+2	0041227743049	371	11	Received

19. OCT. 2020 14:22 MISSION D´ALGERIE Nº 496 P. 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MISSION PERMANENTE D'ALGERIE
AUPRES DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE ET DES ORGANISATIONS
INTERNATIONALES EN SUISSE

البعثة الدائمة للجزائر
لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف
والمنظمات الدولية بسويسرا

N° : MPAG/ ..224../20

La Mission Permanente de la République Algérienne Démocratique et Populaire auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations internationales en Suisse présente ses compliments au Bureau du Haut-commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme (HCDH), et se référant à sa note verbale OHCHR/TESRPRD/DESIB, du 05 octobre 2020 relative à son appel à contribution sur « les bonnes pratiques en matière de droit de l'homme en réponse à la COVID-19, en particulier des exemples qui peuvent être adaptés et reproduits avec succès dans d'autres contextes », a l'honneur de lui faire parvenir, ci-joint, la contribution du Gouvernement algérien à ce sujet.

La Mission permanente de la République Algérienne Démocratique et Populaire auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et des Organisations internationales en Suisse saisit cette occasion pour renouveler au Bureau du Haut-commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme l'assurance de sa haute considération.

Genève, le 19 octobre 2020

Bureau du Haut-Commissariat des Nations Unies
aux Droits de l'Homme,
Palais Wilson, 52 Rue des Pâquis
CH-1201 Genève, Suisse

حقوق الانسان في مواجهة تبعات جائحة كوفيد-19: تجربة الجزائر

****

فرضت جائحة فيروس كورونا على دول وحكومات العالم اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة انتشار الفيروس، عن طريق الحدّ من تحركات الأشخاص وتجمعاتهم وبعض حرياتهم بصورة استثنائية ومؤقتة.

وتأتي هذه الاجراءات بهدف تحقيق غاية أسمى هي الحفاظ على الصحة العامة وحياة المواطنين، استنادا لأحكام الصكوك الدولية، بما في ذلك أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي نصت على سلسلة من القيود على الحريات بهدف الحفاظ على النظام العام والصحة العامة، في حالات استثنائية.

وعلى غرار دول العالم التي عرفت انتشارا لجائحة كوفيد-19، قامت الجزائر باتخاذ عدد من الاجراءات الوقائية الصحية بموجب القانون وفي حدود ما يسمح بتحقيق هدف مكافحة جائحة كورونا، تماشيا وقناعتها الراسخة في أن احترام كامل حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، أساسي لنجاح خطة الصحة العامة التي تهدف للحد من تفاقم العدوى والحفاظ على السلامة الصحية للمواطنين جميعا دون تمييز، وضمان استفادتهم من المرافق الضرورية في هذه الظروف الاستثنائية، بما في ذلك حقهم في الرعاية الطبية الذي يعتبر حقا من حقوق الانسان يتوافق مع واجب ومسؤولية الدولة في تهيئة الظروف اللازمة للوقاية والعلاج من الأمراض، فضلا عن ضمان استمرار هذه الرعاية وعلاج المصابين دون تمييز أو مساس بخصوصيتهم.

وساهم كل الفاعلين في محاربة هذا الوباء بما في ذلك منظمات المجتمع المدني حيث قامت السلطات العامة في البلاد بتسهيل مهمتها لممارسة مسؤولياتها في تقديم المساعدة بأشكالها المختلفة لجميع المواطنين وخاصة الفئات الهشة.

واستمرت التوعية، بما في ذلك من قبل وسائل الإعلام، بضرورة إظهار روح المسؤولية وبأهمية الالتزام الصارم بتوصيات الوقاية من هذا الفيروس الصادرة عن السلطات العامة في البلاد وعن منظمة الصحة العالمية، لصون الحق في الحياة الذي هو أقدس حقوق الإنسان، وبدونه لا يمكن التمتع بباقي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أشاد كل من ممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في الجزائر بالإجراءات الشجاعة التي اتخذتها الجزائر منذ البداية لاحتواء وباء كوفيد -19.

أولا- طبيعة التدابير المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية :

تنوعت التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية مابين وقائية صحية، وأخرى اجتماعية اقتصادية.

من أهم الاجراءات الوقائية المقررة منذ ظهور الحالات الأولى للإصابة حث المواطنين على البقاء في المنزل، فرض حجر صحي جزئي وتعديل مواقيته وفقا لتطور الوضعية الوبائية في كل منطقة، واحترام التباعد الاجتماعي والنظافة، إلى جانب دعم الطواقم الطبية والمساعدين الطبيين.

وفضلا عن الاستراتيجية الوقائية الصحية، اهتمت الجزائر بتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة على مواطنيها، سيما الفئات الهشة وأصحاب المهن الحرة والعاملون بالأجرة اليومية. فيما يلي تفصيل لأهم الجهود التي بذلتها الجزائر على المستويين الداخلي والدولي، والتدابير التي اتخذتها على كافة المستويات وفقا لتطور الحالة الوبائية، حفاظا على صحة المواطنين وحياتهم، آخذا في الحسبان مسألة احترام حقوق الانسان في هذه الظروف الاستثنائية.

على المستوى الداخلي:

1 - إجراءات اتخذت مع ظهور الحالات الأولى بالصين وقبل انتقال العدوى للجزائر:

منذ بداية انتشار فيروس كوفيد -19 في الصين وبعض الدول الآسيوية، قامت الجزائر بوضع خطة صحية لرصد هذا الفيروس والوقاية من انتشاره، عن طريق تجهيز المطارات والموانئ الدولية بكاميرات حرارية ولافتات تتضمن توصيات منظمة الصحة العالمية حول التصرفات الواجب اتخاذها للحد من انتشار الوباء، وكذا إعادة 36 مواطناً استقروا في مدينة ووهان الصينية ووضعهم في الحجر الصحي لمدة 14 يوما عند وصولهم إلى الجزائر.

2. الإجراءات الوقائية و الصحية المتخذة عند اكتشاف الحالات الأولى المستوردة إلى الجزائر

خلال هذه المرحلة، تعززت التدابير وفقا لتطور أعداد الإصابات المكتشفة وعدد الوفيات يوميا. وقد تم في هذا الإطار:

- إنشاء لجنة لمراقبة انتشار فيروس كوفيد-19 ولتنسيق الاستجابة الوطنية، تضم ممثلين عن عدة قطاعات ومؤسسات وزارية؛
- تعزيز نظام الكشف بالكاميرات الحرارية في الموانئ والمطارات؛
- تعليق الرحلات الجوية من الصين وإليها ؛
- تعليق الرحلات الجوية والبحرية من وإلى بعض الدول الأوروبية التي أصبحت المركز الثاني للوباء بعد الصين (إيطاليا وفرنسا وإسبانيا) ؛
- فحص حالات Covid-19 المشتبه بها ؛
- الحجر الصحي المنهجي للحالات المشتبه بها والحالات الإيجابية.
- توسيع حملات توعية من خلال الإعلانات التلفزيونية والإذاعية والمساجد (شرح المرض وطرق انتقاله وكذا السلوكيات الواجب اتباعها لتجنب العدوى)
- إنشاء رقم هاتفي مجاني 3030 للاستفسار والتبليغ عن الحالات المشتبهة قصد التدخل السريع ؛
- إلغاء و/ أو تأجيل الفعاليات (ثقافية ، رياضية ،... إلخ) تجنبا لانتقال العدوى ؛
- إغلاق المدارس والكليات والمدارس الثانوية والجامعات ودور الحضانة والمدارس القرآنية ومراكز التدريب المهني.
- إغلاق مراكز التسوق الكبرى مع الابقاء على محلات اقتناء الأغذية.
- إغلاق غرف الحفلات والحمامات والملاهي الليلية؛
- إغلاق المساجد وجميع دور العبادة
- تعزيز نظام الفحص بفتح مختبرات تحليل جديدة في العديد من مناطق الوطن (وهران، ورقلة، سطيف،عنابة وتمنراست) ؛

ومع **ارتفاع الإصابات اعتبارا من 22 مارس 2020**، تم تشديد الإجراءات لحماية المواطنين على مدار 14 يومًا، بإغلاق جميع الحدود البرية والجوية والبحرية للبلاد باستثناء حركة البضائع، وتعليق جميع الرحلات الجوية، مع الإبقاء على رحلات إعادة المواطنين العالقين بالمطارات بالخارج والذين تم إخضاعهم، فور وصولهم إلى أرض الوطن، لحجر صحي بالفنادق والمجمعات السياحية لمدة 15 يومًا، مع توفير المراقبة الطبية والدعم الكامل من الحكومة. كما تـــم:

- تعليق جميع وسائل النقل العام والخاص داخل الولايات وفيما بينها وكذلك حركة السكك الحديدية ؛
- تسريح 50٪ من الموظفين، مع الابقاء على العاملين بالخدمات الحيوية الضرورية، واحتفاظهم برواتبهم؛
- تسريح العاملات الأمهات ذوات الأطفال صغار السن ؛
- إغلاق جميع المقاهي والمطاعم والمحلات باستثناء تلك التي تضمن توافر المنتجات الغذائية الأساسية والصيدليات.
- تدعيم اللجنة الوطنية لرصد ومراقبة انتشار كوفيد -19 بتزويدها بلجنة علمية لرصد الجائحة.
- فرض، ابتداء من 24 مارس 2020، حجر صحي كلي بولاية البليدة كونها **بؤرة الوباء** وآخر جزئي بالولايات التي تعرف أعداد اصابة مرتفعة مع تسهيل وصول المواد الغذائية والاستهلاكية وعملية اقتنائها، مع الأخذ بالتدابير الصحية اللازمة.

الأطفال وكبار السن: شملت الاجراءات المتخذة مراكز رعاية الطفولة ودور المسنين أين طبقت تعليمات الدولة في مكافحة كوفيد -19، من خلال تعليق الزيارات العائلية لتجنب أي إصابة محتملة مع توفير وسائل الاتصال بالعائلة.

الأشخاص الموقوفين والمحتجزين: كما شملت كذلك الأشخاص الموقوفين والمحتجزين، حيث تم تطهير جميع الغرف وضمان توفر الأقنعة الواقية ووسائل النظافة فضلا عن اجراءات التباعد الاجتماعي، وكذا ضمان وسائل التواصل مع أسرهم و الحق في مقابلة محاميهم والحق في الاستشارة الطبية والعلاج وغير ذلك من الحقوق.

ونتيجة لعدم التزام عدة مواطنين بالحجر الصحي وأثره على ارتفاع الاصابات بفيروس covid-19، تم تشديد حظر التجوال الجزئي بالجزائر العاصمة بتاريخ 2020/4/5 من الساعة الثالثة عصراً حتى السابعة صباحا.ومُدد العمل بالإجراءات السابق ذكرها لغاية تاريخ 19 أبريل 2020 ، قبل أن يتم تخفيفها ابتداء من 24 أبريل.

حيث تم تخفيف الحجر على ولاية البليدة، بفرض حظر تجوال من الساعة 2 ظهرًا إلى الساعة 7 صباحًا. ومُدد حظر التجوال في الجزائر العاصمة وتسع ولايات أخرى الأكثر تضررا من الساعة 5:00 مساء إلى 7:00 صباحًا، إلى غاية 14 ماي 2020.

3. تدابير استعجالية للحصول على المعدات وتعبئة العاملين الصحيين:

نظرا لإدراكها المبكر لخطورة الوضع، تم تخصيص عدة اجتماعات لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للأمن للتعامل مع الوضع تحت سلطة رئيس الجمهورية.

وسمحت هذه الاجتماعات بوضع خطة استجابة تهدف من ناحية لتعزيز إمكانات القطاع الصحي بالمعدات والإمدادات ومن ناحية أخرى، تعبئة جميع فئات الموظفين به. وتم تخصيص مكافأة مالية لعمال الهياكل الصحية المتواجدين بالخطوط الأولى لمجابهة الوباء. واحتساب شهرين من الخدمة كسنة تقاعد للعاملين الصحيين في محاربة كوفيد 19.

4 - تدابير للحد من الأثر الاقتصادي لفيروس كوفيد - 19

بغية تخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد -19، وبعد دراسة الوضعية الوبائية التي ومنذ اليوم الأول كان متحكما فيها، تقرر، ابتداء من 26 أبريل 2020، رفع اجراءات الحجر عن عدد من قطاعات النشاط والأعمال التجارية مع ضرورة الأخذ التدابير الوقائية سيما ارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي.

وتمثل هذه الأنشطة التجارية في سيارات الأجرة داخل المدن، صالونات تصفيف الشعر،محلات العجائن والحلويات،محلات الملابس والأحذية، تجارة الأجهزة الكهرومنزلية، تجارة أدوات المطبخ، تجارة الأقمشة ، تجارة الخردوات والطرز، المجوهرات والساعات، تجارة مستحضرات التجميل، تجارة الأثاث والأثاث المكتبي، المكتبات وبيع اللوازم المدرسية،تجارة الجملة والتجزئة في مواد البناء.

وفي نفس السياق، قررت الحكومة تخصيص مساعدة مالية قدرت بـ 10.000 دينار جزائري للأسر المحتاجة والمتضررين من الأزمة الصحية، ومس هذا الإجراء 2.2 مليون شخص.

كما تقرر تخصيص مساعدة مالية بقيمة 30.000 شهريا لمدة ثلاثة أشهر لصالح المهن الصغيرة التي كان لجائحة Covid-19 أثر كبير عليها. وتوسع هذا الإجراء ليشمل كذلك الناقلين الخواص.

كما استفاد 2795 فنانا من تأثر نشاطهم الفني بسبب الجائحة من مساعدة مالية كجزء من العملية التضامنية لفائدة المتضررين من هذه الازمة الصحية.

من جانبه، اتخذ بنك الجزائر تدابير استثنائية لتخفيف بعض الأحكام المتعلقة بالسيولة وحقوق الملكية، من بينها تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60٪ وإعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بتكوين احتياطي أمان وكذا تأجيل سداد أقساط الائتمان المستحقة وإمكانية إعادة جدولة مستحقات العملاء من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بعد تأثرها بالوضع الاقتصادي الناجم عن Covid-19.

5 - تدابير لفائدة الاجانب، المهاجرين واللاجئين:

قامت الجزائر بتمديد فترة إقامة الاجانب الذين انتهت صلاحية اقامتهم بصورة آلية ، كما اهتمت بفئة المهاجرين واللاجئين بتوفير كل المتطلبات للحفاظ على سلامتهم وضمان استفادتهم ووصولهم للمعلومات وللرعاية الصحية والمعيشية.

وفي هذا الإطار، قامت الجزائر بتاريخ 30 أفريل 2020، بتجهيز مستشفى ميداني في 08 ماي 2020، لصالح الشعب الصحراوي، يتوفر على جميع الخدمات الطبية والمساعدة اللازمة لمجابهة وباء كوفيد-19. كما تم منح ونقل 154 طن من المساعدات الإنسانية (منتجات غذائية ومعدات طبية وصيدلانية) لمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف. وفي 22 أفريل 2020، تم منحهم 300 طن من المنتجات الغذائية، في إطار حملة تضامنية بادرت بها جمعيات محلية بولاية تندوف. هذا وقامت الحكومة الجزائرية بتسهيل اقتناء البرنامج العالمي للغذاء لـ 700 طن من الشعير لفائدة اللاجئين الصحراويين بتندوف.

على المستوى الدولي:

في إطار التعاون الدولي، قامت الجزائر بـ

- التبرع للصين بـ 500 ألف قناع مطابق للمواصفات الطبية المطلوبة، 20 ألف نظارة واقية و 300 ألف قفاز.
- بإجلاء رعايا تونسيين وليبيين وموريتانيين، بناء على طلب سلطات بلدانهم، في إطار عملية إجلاء الجزائريين العالقين بووهان الصينية.
- وتبرع الهلال الأحمر الجزائري للصليب الأحمر الإيطالي بمبلغ 300 ألف قفازات طبية مخصصة للمستشفيات الإيطالية.
- تقديم مساهمة قدرها 100،000 دولار أمريكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبعا لطلبه، في إطار الاستجابة العالمية لمكافحة فيروس COVID19.
- التبرع بـ 90 طنا من المواد الغذائية ومنتجات للحماية من فيروس كورونا Covid-19 وأجهزة تنفس اصطناعي لصالح الشعب المالي

هنا ورحبت الجزائر بكافة المبادرات الإقليمية والدولية بما في ذلك تلك الصادرة عن منظمة الصحة العالمية التي تساهم في السيطرة على هذه الأزمة الصحية، وأيدت إعلان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وقف إطلاق النار العام في مناطق الصراع، كما أكدت على حتمية التنسيق والتعاون الدوليين لضمان الوصول المجاني وغير المشروط للمعدات والإمدادات الصحية، و كذا إشراك المجتمع المدني ورجال الأعمال في عملية تعبئة المواطنين والموارد المالية. كما أعلنت الجزائر عن تضامنها مع الدول النامية التي تضررت بشدة من الوباء ودعت المؤسسات المالية والدول لإعادة جدولة ديونها.

ثانيا: تعزيز حقوق الانسان من خلال الاجراءات المتخذة من قبل الجزائر:

إن مجمل الاجراءات المتخذة أخذت في الحسبان مسألة احترام حقوق الانسان في هذه الظروف الاستثنائية. وتم ذلك وفقا لما يلي:

- **تدابير ضرورية ومتناسبة مع مخاطر الازمة:**

إن التدابير الاستثنائية المتخذة التي قيدت بعضا من الحريات كانت **متناسبة مع المخاطر التي تم تقييمها، ضرورية، غير تمييزية، متوافقة مع احتياجات مراحل الأزمة المختلفة، ومحددة المدة والهدف**، حيث أنها جاءت لتحقيق أهداف الصحة العامة المشروعة وليس لحرمان الناس من أيّ من حقوق الإنسان.

- **تدابير تشمل الجميع دون استثناء:**

تم إطلاع المواطنين الجزائريين في البلاد وخارجها بمحتوى الإجراءات المقررة، ونطاق تطبيقها، ومدّة سريانها المتوقّعة، بصورة مستمرة ومتاحة للجميع على أوسع نطاق وعبر كل الوسائل (القنوات التلفزية والإذاعية، الأنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، الاشهار والمناشير، ...). وبمجرد انخفاض عدد الإصابات بادرت الحكومة الجزائرية بتخفيف بعض الاجراءات ورفع البعض الآخر تمهيدا لعودة الحياة إلى طبيعتها.

- **ضمان وصول الجميع دون تميز للرعاية الصحية**

لم تتطرق الخطة الصحية الموضوعة من قبل الدولة لأبعاد الوباء الطبية فحسب، بل تناولت أيضًا حقوق الإنسان، بتوفير العلاج للجميع من دون أيّ تمييز وتسهيل وصوله إليهم وعدم حرمان أي شخص من العلاج الملائم وفي الوقت المناسب لأي سبب كان (الكلفة، السنّ، الإعاقة، النوع الاجتماعي ...) واحترام خصوصياته.

كما تم جمع بيانات خاصة بالوباء مجهولة المصدر ومصنفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر، بصورة يومية، قدمتها مصالح الصحة المختصة لدرأي العام يوميا في إطار تتبع تطور الحالة الوبائية.

- **الاهتمام بالفئات الهشة والضعيفة (الأطفال، كبار السن، ذوو الإعاقة، النساء، المهاجرين، اللاجئين،..) وكذا الفقراء والمشردين وضمان وصولها للمعلومات والخدمات العامة، بمساعدة من المجتمع المدني.**

وأخذت التدابير الخاصة بالتباعد الجسدي والعزل الذاتي وغيرها في الاعتبار احتياجات الأشخاص لبقائهم على قيد الحياة بتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتخفيف الآثار الناجمة عن الحجر الصحي، لا سيما فئة المعاقين وكبار السن، عن طريق ضمان استمرارية الدعم والتواصل الأسري والاجتماعي لهم طوال مدة الأزمة، وتجنب تعرضهم للإهمال والعزلة الناجمان عن التباعد الجسدي، وكذا تجنب التمييز القائم على السن في الحصول على العلاج الطبي وأشكال الدعم الأخرى.

- **احترام المعايير الطبية والأخلاقية في توفير العلاج و التصدي للتمييز والعنصرية ضد المصابين بالفيروس.**
- **اعتماد تدابير خاصة للحفاظ على سلامة المحتجزين في السجون والمتواجدين في مؤسسات الرعاية وضمان وصولهم إلى المعلومات والمساواة والرعاية الصحية الوقائية وغيرها.** وقد تم الافراج عن عدد من المحتجزين للتخفيف من خطر الإصابة داخل أماكن الاحتجاز.
- ضمان استمرارية **خدمة الإنترنت** طوال فترة الحجر الصحي للتخفيف من الضغوط الناجمة عن هذا الاجراء.
- تمكين المتخصصين الطبيين والخبراء وكذا الصحفيين ووسائل الإعلام من تقديم تقارير عن الحالة الوبائية وشرحهم لسبل تجنب العدوى للرأي العام، **ومكافحة المعلومات المضللة التي تغذي الخوف والعنصرية.**
- اتخاذ إجراءات محددة لشمل **المهاجرين واللاجئين** في خطط الوقاية الوطنية والاستجابة لكوفيد-19،مع ضمان المساواة في الوصول إلى المعلومات والفحوص والرعاية الصحية و الاغذية والخدمات الأساسية.
- الأخذ بعين الاعتبار **الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على كل فئات المواطنين**، وتقديم مساعدات اقتصادية لتخفيفه وأخرى لدعم النشاطات التجارية والاقتصادية.كما قامت السلطات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بتوحيد الجهود لمنع الموظفين، وخاصة عمال الأجرة اليومية، من البقاء دون راتب خلال هذه الحالة الاستثنائية، ومراعاة وضعية الموظفات الأمهات اللواتي تم منحهن إجازة استثنائية.
- حماية الحق في التعليم رغم غلق المدارس و الجامعات، وذلك بإتاحة إمكانية التعلّم عن بعد المكيف مع احتياجاتهم و التواصل مع الاساتذة والمؤطرين، بما في ذلك للتلاميذ والطلبة المقبلين على امتحانات مصيرية، مع الاخذ في الحسبان الفئات التي لايمكنها الوصول إلى الانترنت حيث استعملت أدوات اخرى للتعليم عن بعد (التلفزيون والإذاعة).
- تقييم السلامة والصحة المهنيتين لمن عمل خلال هذه الأزمة، لا سيما العاملين الصحيين وموظفي الدعم.
- كما تم تزويد العاملين الصحيين وغيرهم بمعدات الحماية الشخصية. كما تم تقديم الحوافز المالية للعاملين بالقطاع الصحي وكذا للفئات المتضررة للتخفيف من عواقب الوباء.
- اتخاذ تدابير اقتصادية فورية لضمان الأمن الغذائي وتوزيع المؤونات والمواد والخدمات الأساسية.
- ضمان خدمات الدعم للأطفال والشباب والفتيات والنساء خلال فترة الحجر المنزلي.

Droits de l'Homme et COVID-1 9: Expérience de l'Algérie

- La crise sanitaire mondiale générée par la pandémie de la COVID-19 a affecté tous les pays et imposé la prise de mesures exceptionnelles et temporaires, y compris en Algérie, dans le but de préserver l'ordre public, la santé publique et le droit sacré à la vie.

- Ces mesures s'inscrivent en droite ligne avec la conviction que le droit aux soins médicaux implique que l'Etat prenne les mesures nécessaires pour prévenir et lutter contre les contaminations et assurer l'accès de tous aux soins sans discrimination et sans atteinte à la vie privé des personnes affectées par la COVID-19.

- En Algérie, les différents acteurs, y compris les médias et la société civile, ont contribué à la lutte contre cette pandémie. Les pouvoirs publics ont facilité la mission des organisations de la société civile dans le domaine de fourniture d'assistance aux citoyens et leur sensibilisation au respect des recommandations de l'OMS et des autorités visant à réduire les contaminations.

- La gestion, par les autorités algériennes, de cette crise sanitaire a été saluée par les représentants du système des Nations Unies et de l'OMS en Algérie. Ces derniers ont félicité l'Algérie pour les mesures courageuses prises dés le départ, en vue de contenir cette pandémie.

- De fait, dés l'apparition des premiers cas d'infection, par la COVID-19, en Chine, l'Algérie a mis en place un dispositif sanitaire au niveau de ses points d'entrée. Ce dispositif s'est, par ailleurs, renforcée avec la découverte, en Algérie, du premier cas atteint de ce virus. ***Cette gestion prudente, diligente et avisée de cette crise a permis de maintenir la pandémie et sa propagation sous contrôle.***

- Outre la ***stratégie sanitaire portant sur des mesures préventives*** (confinement partiel ajustable en fonction de l'évolution des risques dans chaque wilaya, distanciation sociale, port du masque, hygiène, mises en congé exceptionnel de certaines catégories professionnelles dont notamment les femmes travailleuses ayant des enfants en bas âge) et d'autres ***visant à garantir l'accès de tous aux soins***, l'Algérie a pris des ***mesures d'ordre socio-économiques pour atténuer l'impact économique de cette pandémie.***

- De fait, des ***aides financières*** ont été octroyés aux citoyens vulnérables (ex : 10 000 DA aux familles nécessiteuses dont ont bénéficié 2,2 millions de personnes, 30 000/mois pendant trois mois au profit des petites professions, y compris les transporteurs privés, artisans,..).

- A cela se sont ajoutés des ***aides pour soutenir les activités commerciales et économiques*** (ex : rééchelonnement bancaire des échéances de crédit, allégement des dispositions liées à la liquidité et aux droits de propriété, ...).

- En dépit de ces circonstances exceptionnelles, les autorités algériennes ont veillé à ce que ***les mesures prises prennent en compte le respect des droits de l'homme.***

Cela apparait dans le fait que ces mesures étaient ***proportionnelles aux risques évalués, non discriminatoires, indispensables et compatibles avec les besoins des différentes phases de la crise, limitées dans le temps et ont été portés à la connaissance de tous, à l'intérieur et à l'extérieur de l'Algérie.***

- ***Assurer l'accès aux soins de santé sans discrimination est un aspect important des droits de l'homme, pris en compte par la stratégie sanitaire de l'État.***

Cette dernière n'a pas seulement abordé les dimensions médicales de l'épidémie, mais a garanti et facilité l'accès de tous aux soins, sans discrimination, indépendamment de leur âge, sexe,... tout en respectant leur vie privé des personnes malades et l'éthique médical.

- L'opinion nationale a été informée, sur une base quotidienne, de l'évolution de la situation, ainsi qu'exige, entre autre, le respect du droit à l'information.

- ***Des mesures ont été prises en vue de permettre aux citoyens de se doter des produits de subsistance et d'accéder aux services de base, en plein confinement.***

- ***Un dispositif a, également, été mis en place pour atténuer les effets de la quarantaine*** (non coupure d'internet et de téléphone en cas de non paiement des factures, points de vente de produits alimentaires demeuraient ouverts, ...).

- ***Des services de soutien aux enfants, aux jeunes, aux filles et aux femmes pendant la période de quarantaine à domicile ont été assurés.***

- Une attention particulière a été accordée aux ***groupes vulnérables (enfants, personnes âgées, personnes handicapées, femmes, migrants, réfugiés ...)*** ainsi qu'aux ***personnes pauvres et sans-abri, avec l'appui de la société civile.***

✓ Les visites familiales aux foyers des personnes âgées ont été suspendues, pour éviter toute infection, tout en assurant un contact régulier entre ces personnes et leurs proches.

✓ En dépit de la fermeture des écoles et des universités, le droit à l'éducation a été protégé, en offrant la possibilité d'un apprentissage à distance (internet, tv et radio), notamment pour les classes d'examen.

Avec la baisse des cas de contaminations, des protocoles sanitaires ont été élaborés pour accompagner les prochaines rentrées scolaires et universitaires.

✓ Des mesures ont été prises pour préserver la santé des ***détenus*** en assurant leur accès à l'information et aux soins de santé (***désinfection des lieux, disponibilité de masques de protection et des moyens d'hygiène, distanciation sociale***) ainsi que **la continuité d'un contact téléphonique avec leurs familles et leur droit de rencontrer leurs avocats...Des détenus ont été libérés pour réduire le risque d'infection dans les lieux de détention.**

✓ Le ***personnel médical et celui mobilisé dans la lutte contre la pandémie*** ont été dotés des moyens de protection et ont bénéficié de motivations financières.

✓ Mesures prises à l'égard des ***étrangers,*** qui ont vu leur séjour en Algérie systématiquement prolongé même si leur visa a expiré. ***Les migrants et les réfugiés*** ont été couverts par la stratégie sanitaire nationale (accès aux soins de santé, à la nourriture et aux services de base).

Dans ce contexte, le 30 avril 2020, l'Algérie a équipé un hôpital de campagne et a facilité l'acquisition par le PAM de 700 tonnes d'orge au profit des ***réfugiés sahraouis***. En plus, 154 tonnes d'aide humanitaire (produits alimentaires, matériel médical et pharmaceutique) ont été octroyés et transportées vers les camps de réfugiés sahraouis de Tindouf avec des moyens algériens. En avril 2020, 300 tonnes de produits alimentaires ont été octroyés à ces réfugiés, dans le cadre d'une campagne de solidarité initiée par les associations locales de Tindouf.

- ***Les ressortissants algériens coincés à l'étranger et rapatriés par l'Algérie ont été mis en quarantaine dans des hôtels avec une prise en charge totale de l'Etat.***

Au plan de la coopération internationale dans le domaine de lutte contre la pandémie de la COVID-19 :

- L'Algérie a octroyé à la Chine 500 000 masques médicales, 20 000 lunettes et 300 000 gants.

- Dans le cadre des opérations de rapatriements des ressortissants algériens bloqués à l'étranger, ***l'Algérie a rapatrié des ressortissants tunisiens, libyens et mauritaniens, à la demande des autorités de leurs pays.***

- ***Le Croissant-Rouge algérien*** a octroyé un don de 300 000 gants médicaux à la ***Croix Rouge italienne***, destinés aux hôpitaux italiens.

- Un don de 90 tonnes de nourriture, de produits de protection contre le Covid-19 et de respirateurs octroyé au profit du ***peuple malien***

- Une ***contribution de 100 000 USD au PNUD, dans le cadre de la réponse mondiale au virus COVID19.***

- L'Algérie s'est félicitée de toutes les initiatives régionales et internationales visant à maîtriser cette crise sanitaire et **a appuyé la déclaration du SG/ONU d'un cessez-le-feu général dans les zones de conflit**.

- L'Algérie a plaidé pour ***une coordination et une coopération internationales pour garantir le libre accès aux équipements et aux fournitures de santé,*** ainsi que pour ***la participation de la société civile et des hommes d'affaires au processus de mobilisation des citoyens et des ressources financières.***

Octobre 2020